كما تقرر فيما لكنه مشترك لما استعاره التي هي قسم من المجاز اللغوي
بالمركب فتعريفه يقتضي احضارها في المفرد ومثله يقتضي عدم
احضارها فيه **وقد يجاب عن الاشكال** بان
التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز
المفردين بناء على انهما اكثر دورا او اشهر اسماء وبان المراد بالكلمة اللفظة
الواحدة وما في حكمها والقرينة على ذلك امران احدهما ان قسم المجاز اللغوي
الذي هو الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها يأتي انه مثل
للتمثيلية بما هو مركب قطعا سلمنا اذا كان مركبا خلا ولو خوا خرى
واذا اتت وصف الجملة بالمجاز بنيت وصفها بالحقيقة لان كلا منها توصف
بالمجاز باعتبار الاسناد المعتبر في غير الموضوع له توصف بالحقيقة باعتبار
الاسناد في الموضوع له وبان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو
اسناد صاحبه الى برهانه او اسناد اسم الفاعل الى صدوره او اسناد المفعول
التعلقية او الاسببية او التعليلية الى ربط هذا ما قيل ولا يعد كون الطرف
حقيقة لغوية ومجازا لغويا وح لا اشكال لجواز ان يكون طرفاه معا
احدهما حقيقة لغوية او مجازا لغويا لا بعد والاربعة اقسام وانه
حق ولا يصح ان يخرج قسم من المجاز العقلي عن هذه الاقسام وهو
ما لا يوصف طرفاه بالحقيقة اللغوية ولا بالمجاز اللغوي تأمل

قوله في القوانين كثيرا اشار الى ان الرد على من زعم انه لا مجاز في القرآن
اصلا او انه لا مجاز في الاسناد ونفس الحكم في شيء من الكلام فضلا
عن كلام الله **قوله** او من طوله الاول انسب بقوله كيف يعقل

قوله اي من حيث هو بالعقل يشير الى ان قوله عقلا وما بعده تبيين
وان لم يظهر كل منها فاعلا للاستحالة لكونها هنا لازمة لكن صلوح

كل منها للفاعلية للاستحالة المتعدية بمعنى عد الشيء محالا لان الواجب
ان يكون التعبير فاعلا اما بنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا واما بالمتعدية
نحو استلذ الماء آن الا ان لا يصلح فاعلا للاستلذاذ بل لمتعديه وهو الملائم
لانه مالي واما الملائم نحو وقيا الارض عيونا فان العيون منفجرة لا مجرى
وما نحن فيه مثل استلذ الماء آنا **قوله** يعني يكون بحيث لا يدعي احد الوقوع
لانه لو قيل كاستحالة قيام المسند بالمذكور عند المتكلم في الظاهر
لان الاستحالة عقلا لا يكون بتتبع جميع الصور على ما ظهر ان قائله لم يرد
ظاهره آذا خلي ونفسه **قيل عليه** الشيء اذا خلي العقل و
بعد محالا وقد يكون بحث بد عنه مما عد فلا يصلح مثل قوله مثل المجاز مطلقا فلا
نظهر انطباق الدليل على المدعى والصواب اذا خلي وطبيعته كما في بعض
شرح الشرح **قوله** بحرفه فاعله اشار الى ان ليس معروفه نفس الحقيقة
بل الاسناد الى ما هو له كما هو ظاهر عبارة المصنف لان معناه امر ظاهر فلا
يناسب وصفها بالظهور والخفاء **قوله** وان فاعلمه الا فقال كان الاشارة
الى ما بعد اذ يمنى بلدك حق لي على فان الشاكي قال ان فاعله المنشئ اسر
قوله وطي ان هذا يكلف اي الحكم بوجود فاعل حقيقي لهذه الافعال بعد
عنه في توجيه طنه لاحتمال ان لا نزاع في ان الفعل لا بد له من فاعل لكن يعلم قطعا
ان الموجود في امثال هذه الصور افعال لهم نسبة كالبيع والربا فيه والسرور
لما بعد معديه كالايلام والمشي ونحوهما يعني انه وان ذكر لها فاعلا
فلم يقصد به الا عدام موهوم غير موجود وليس الموجود الا العبد ومر
واذا لم يوجد الا فيما لم يطلب الفاعل ضرورة لا يعقل ايجاد الله تعالى
لزم اما كون مجازا لغويا في العبد ومر وح لا مجاز في الاسناد او الكذب
انا نمنع عدم تحقق المعنى لانا لم نسلم كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)